

المدرسة التوليدية التحويلية أسسها وتطبيقاتها في النحو العربي

الأستاذة: حليلة الخيروني

جامعة محمد الأول ، وجدة المغرب .

ملخص :

لقد كان من الطبيعي أن تقوم مدرسة لسانية جديدة على أنقاض المدرسة البنيوية، وكانت هذه المدرسة الجديدة هي المدرسة التوليدية التحويلية التي غيرت وجهة البحث اللساني من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتعليلها، إلى الوصف والتفسير في الوقت ذاته. لقد انصبَّ اهتمام التوليديين على صياغة قواعد عامة يمكن أن تشمل كل اللغات. وصياغة مثل تلك القواعد تفرض الاستناد إلى نماذج مفترضة مستنبطة وفقا لمعايير منطقية ورياضية، وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يشدّون إلى هذا التوجه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة، كانت الثقافة العربية أبرزها وأسبقها إلى تبني هذا الاتجاه في بداية سنوات السبعين من القرن العشرين، وإلى تطبيقه على اللغة العربية.

- فما هي إذن أهم الخصوصيات التي وسمت الاتجاه التوليدي التحويلي؟

- وكيف يمكن تطبيق هذا الاتجاه في الثقافة العربية؟

تتبنى النظرية التوليدية التحويلية على وجود تركيبات أساسية مشتركة بين جميع اللغات. وتتمثل وظيفة القواعد التحويلية في تحويل هذه التركيب الأساسية إلى تراكيب سطحية، ويقصد بها التركيب المنطوقة فعلا ويسمعا الناس¹. أما عملية وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري تسمى تحويلا². ولقد تميز تشومسكي عن غيره من علماء اللغة المحدثين أنه يرفض " تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدتها من المعنى ومن العقل في هذا الوصف السطحي الذي صوره دي سوسير³. كما يرفض معاملة الإنسان باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة⁴؛ فالإنسان حسب تشومسكي " لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة"⁵؛ ذلك بأن الظاهرة اللغوية " كظاهرة عقلية لا يمكن تفسيرها بالفعل ورده كما كان يعتقد سابقا، وإنما بمحاولة دراسة القابلية اللغوية لدى الإنسان، وإنه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا توسع الدرس اللغوي فشمّل إلى جانب الظواهر

اللغوية أو التراكيب السطحية اللغوية، التراكيب العميقة التي تطرأ على هذه التراكيب قبل أن تصبح ظاهرة"⁶. وواضح أن تشومسكي يرفض " النظرة الآلية إلى اللغة من حيث كونها عادة كلامية قائمة من خلال المثيرات والاستجابات"⁷. وإلى جانب ذلك، يرى تشومسكي أن الطفل يكتسب لغة البيئة التي يعيش فيها بفضل مقدرته الفطرية على اكتساب اللغة، وتسمى هذه المقدر ب " الكفاءة اللغوية"⁸.

-الكفاية اللغوية والأداء الكلامي: يرى تشومسكي أن اللغة ميزة إنسانية تميز الإنسان عن سائر المخلوقات، وبفضلها يستطيع كل إنسان إنتاج عدد غير متناه من جمل لغة بيئته، حتى وإن لم يسمعها من قبل. ويسمي تشومسكي هذه المقدر على إنتاج الجمل وتفهمها ب " الكفاية اللغوية"⁹.

أما الأداء الكلامي، فهو ذلك الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين. ومن خلال الأداء الكلامي، يستعمل المتكلم بصفة طبيعية القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية¹⁰. وبالإضافة إلى الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، تعتمد النظرية التوليدية التحويلية على مجموعة من الركائز؛ أهمها البنية العميقة والبنية السطحية. فأما الأولى فيُقصد بها ذلك المعنى الكامن في نفس المتكلم بلغته الأم، ومقياسه هو الكفاية اللغوية¹¹. وأما الثانية فتعني ما ينطقه الإنسان فعلاً¹²، وهي تظهر من خلال الأداء الفعلي للكلام¹³. وصفوة القول إن نظرية تشومسكي ترى أن اللغة شقين اثنين: يتمثل الأول في الكلام المنطوق فعلاً، أما الشق الثاني فيتمثل في مقدر الإنسان أو كفاءته التي تجعله يستوعب القواعد أو الأسس التي يبني عليها الكلام¹⁴؛ وهذا يعني أن تشومسكي يرفض الاكتفاء بالوقائع اللغوية التي جاء بها الوصفيون، ويركز على ضرورة الاهتمام بجانبين اثنين لفهم اللغات الإنسانية: البنية السطحية للكلام؛ أي ما ينطقه الإنسان فعلاً، والبنية العميقة للكلام¹⁵؛ أي الكفاءة التحتية حيث إن اللغة المنطوقة تكمن تحتها عمليات عقلية تختفي وراء الوعي الباطن أحياناً.

-النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية: إن المتأمل لنظرية تشومسكي، يجد أن المبادئ التي نادى بها نظريته، لا تختلف إجمالاً عما جاء به النحو العربي؛ فهما يلتقيان في مجموعة من الجوانب؛ أهمها صدور كل منهما عن أساس

عقلي¹⁶؛ ذلك بأن تشومسكي يرى أن اللغة وحدة من وحدات العقل، لذلك فهو يتخذ من منهج ديكرت القائم على العقل، أساساً له في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية¹⁷. ومن أهم نقاط التقاطع بين نظرية تشومسكي والنحو العربي:

1- قضية الأصالة والفرعية: تُعد هذه القضية من أبرز القضايا التي اهتم بها النحاة العرب، حيث ذكروا مجموعة من الأصول، وجعلوا ما يقابلها فروعا، " فقررنا أن المصدر أصل المشتقات، وأن النكرة أصل، والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث، وأن التصغير والتكبير يردان الأشياء إلى أصولها"¹⁸. أما تشومسكي فينظر إلى الأصالية على أنها التركيب الباطن، أما الفرعية فهي التركيب السطحي. وهذان المصطلحان يعتبران من أقوى الركائز لدى التحويليين¹⁹.

2 - قضية العامل: لقد اهتم تشومسكي بقضية العامل أيما اهتمام حيث نجده قد جعل نظرية ربط العامل عنده تنطلق من أساسين اثنين: الأثر، والمضمر. وقد افترض في نظريته هاته أن العامل في المقول هو الفعل، والعامل في الفاعل هو ما يسمى الصرفة التي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة²⁰.

والناظر إلى ما جاء به تشومسكي يجد أن نظرية العامل تمثل ذروة ما وصل إليه من نتائج، كما أن خاصية التحويل عنده تتشابه في كثير من أركانها مع ما يزخر النحو العربي من قواعد الحذف، والإحلال، والتوسع، والاختصار، والزيادة، والترتيب²¹.

والمتعمّن في دعائم النظرية التشومسكية يجد أنها لم تبتعد عن قواعد النحو العربي؛ ومن أدلة ذلك أن شيخنا عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي أنصاره بزمن سحيق إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة؛ إذ فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق؛ فجعل النظم لمعان في النفس. وذلك ينطبق مع ما قال به تشومسكي من مفهوم البنية العميقة، والبناء عند الجرجاني يطابق البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق²². ولم يفت عبد القاهر الجرجاني الحديث عن القدرة اللغوية المتمثلة في الكفاءة الذاتية الكامنة التي

يمتلكها كل متكلم أو مستمع للغة، التي من خلالها يمكنه تكوين (أو توليد) عدد غير محدود من الجمل.

ومما سبق نصل إلى أن مفهوم اللغة عند كل من تشومسكي وعبد القاهر الجرجاني يأخذ شكلا عقليا، وهذا الشكل العقلي هو الذي جعلهما يعتمدان النحو التقليدي لإدراك قيمة الإمكانيات التركيبية التي يتيحها النحو. وينظر كل من تشومسكي والجرجاني إلى المعايير المجردة في اللغة من خلال الفرد الذي يتعامل بها في شكل تعبير خلاق؛ إذ القواعد اللغوية ترجع في حقيقتها إلى كل من العقل الداخلي والمنطق عند تشومسكي، وإلى الكلام النفسي عند الجرجاني. وهذا الطرح لتشومسكي يرجع إلى نظريته العامة للطبيعة الإنسانية واتصالها بالحرية الفردية، بينما يُعزى طرح الجرجاني إلى فلسفة دينية تتصل بقدرات الإنسان في الكلام ومقارنتها بالقدرة الإلهية²³. ولا عجب في وجود جملة من الأمور المشتركة بين نظرية تشومسكي والنحو العربي؛ فالواقع أن تشومسكي قد درس العبرية القديمة بإتقان، وكان يُعتبر من المبرزين فيها، وربما درس أصول النحو العربي عن طريق المترجمات العبرية في الأندلس، وهي مترجمات نقلت قواعد النحو العربي وطبقته على العبرية²⁴، وهذا ما يجعلنا نظن أن تشومسكي قد اطلع على النحو العربي القديم.

- الجوانب التحويلية في النحو العربي: من بين العمليات التحويلية الموجودة في النحو العربي، نذكر:

1 - الحذف: يعتبر الحذف فنا من فنون القول، ويشترط لتأديته أن تكون في الكلام قرينة دالة على المحذوف، وينقسم الحذف إلى مجموعة من الأقسام، هي:

أ - حذف الحرف: كقوله تعالى ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾²⁵؛ فتم حذف (لا)، وأصل الكلام أي البنية العميقة هي (لا تفتأ أنت) ثم حُوِّلت بعد تطبيق قانون الحذف إلى (تفتأ) وهي البنية السطحية للجملة. وهذا الحذف جائز. ومن أمثلة الحذف الواجب قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾²⁶، فتم حذف (أن) وجوبا لوقوعها بعد لام الجر، وقد سبقتها (كان المنفية)²⁷. وأصل الكلام

(لأن يعذب الله الكافرين)، وبعد الحذف الإجمالي ل (أن)، ثم حذف المفعول به (الكافرين)، تحولت الجملة إلى (ليعذبهم).

ب - حذف الاسم: ومن ذلك حذف المسند إليه كحذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾²⁸، وأصل الكلام (إذا عمل الإنسان عملا صالحا فعمله لنفسه)، فتحوّلت الجملة بعد الحذف الجائز للمبتدأ (عمله) والفاعل (إنسان) والمفعول به (عملا) إلى (من عمل صالحا فلنفسه)، والشيء نفسه قد حدث في الجزء الثاني من الآية²⁹.

ت - حذف الفعل: من أمثلة حذف الفعل وجوبا قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾³⁰، والبنية العميقة لهذه الآية هي: (إذا انشقت السماء انشقت). إذ تم حذف الفعل الأول (انشقت) وجوبا، وبقي الاسم الذي بعده مرفوعا بفعل محذوف وجوبا لوقوعه بعد (إذا) الشرطية³¹. ومن أمثلة هذا الحذف جوازا، قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولنَّ الله ﴾³²، والبنية العميقة لهذا المثال هي (ليقولنَّ خلقنَّ الله)، إذ حُذِفَ الفعل (خلقنَّ) جوازا لوجود قرائن تدل عليه³³.

ث - حذف متعلق الفعل: ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ﴾³⁴، وأصل الكلام - في غير كلام الله - (وهم يُسألون عما يفعلون)، حيث تم حذف متعلق الفعل جوازا.

ج - حذف جملة: ومن ذلك قوله تعالى ﴿ والنازعات نزعا والناشطات غرقا والسابحات سبحا فالسابقات سبقا فالمديرات أمرا يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة ﴾³⁵، وفي هذا المثال، حذفت جملة جواب القسم، وتقديرها (لَنُبَعِّثَنَّ ثُمَّ لَنَنْبِئَنَّ)، ودليل ذلك ما وُصِفَ به يوم القيامة في بقية الآيات ﴿ يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة ﴾.

ح - حذف غير جملة: ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة (يوسف): ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون، يوسفُ أيها الصديق ﴾³⁶، والبنية العميقة للكلام - في غير كلام الله - : (فأرسلوه إلى يوسف الصديق، فأته، فقال له: يوسف أيها الصديق). والحق إن أمثلة الحذف في اللغة العربية كثيرة جدا.

- وفي مقابل الحذف، نجد التعويض، ومن أمثله قوله تعالى ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾³⁷؛ فالبنية العميقة لهذا الكلام هي (خَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ)، وقد حُذِفَ فيها الفاعل الذي هو لفظ الجلالة جوازا (اللهُ)، وَعُوِّضَ عنه بالمفعول به (الْإِنْسَانُ). ويمكن أن يُحذف الفعل ويُعوِّضَ بأحد المشتقات العاملة كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة وصيغة المبالغة. ومن أمثلة ذلك قول عمر بن أبي ربيعة الخوارزمي:

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِي
وأصل هذا الكلام (وكم شخص ملاً عينيه)؛ حيث حُذِفَ الفعل (ملاً) وَعُوِّضَ باسم الفاعل (مالى).

ثانياً: التمدد أو التوسع: ومن خصائص التمدد في اللغة العربية أنه اختياري (أي جائز) وليس إجبارياً، والأمثلة الدالة عليه عديدة متنوعة، منها:

- تمدد الفاعل في قوله تعالى ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ﴾³⁸؛ فالبنية العميقة لهذه الجملة هي (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنْزَلْنَا)، وبعد تمدد الفاعل (أَنْزَلْنَا) وتحوله إلى جملة (أَنَا أَنْزَلْنَا)، أصبحت البنية السطحية هي (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا).

- تمدد المبتدأ: ومن نماذج ذلك قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾³⁹؛ والبنية العميقة لهذا الكلام هي (وصيامكم خير لكم)، فتمدد المبتدأ (صيامكم) من مفرد إلى جملة.

ثالثاً: الزيادة أو الإقحام: تكون الزيادة في اللغة العربية عادة أجل التوكيد، ويكون ذلك إما بالتوكيد اللفظي وإما بالحروف الزائدة⁴⁰. ومن أمثلة الزيادة عن طريق التوكيد اللفظي، قوله تعالى ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا ﴾⁴¹؛ حيث زيد المصدر الثاني (دكا) لغرض التوكيد. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لَمَّا تَوَعَدُونَ ﴾⁴²؛ حيث زيد اسم الفعل الثاني (هيهات) للغرض نفسه. ومن أمثلة الزيادة بغرض التوكيد، أن تُزاد الجملة أيضاً؛ كقوله تعالى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾⁴³. وقد تكون الزيادة بإعادة مرادف اللفظ مثلما هو ظاهر في قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾⁴⁴؛ إذ كانت الزيادة في هذه الآية بالإتيان بمرادف (غضبان)، ألا وهو كلمة (أسفا). ويمكن

أن تكون الزيادة بالضمير المنفصل، كقوله تعالى ﴿ أُسْكِنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾⁴⁵؛ حيث زيد الضمير المنفصل (انت) لغرض التوكيد.

رابعاً: إعادة الترتيب (التقديم والتأخير): يعد أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب التي ازدانت بها اللغة العربية، وقد اعتنى به شيوخنا القدامى في مصنفاتهم اللغوية، كما ورد ذكره في القرآن الكريم مرات عديدة. ومن مواضع التقديم النماذج التالية:

أ - في الجملة الاسمية:

1 - تقديم الخبر وجوبا (إجباريا): ومن ذلك أن يتقدم الخبر وجوبا على المبتدأ، ويشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر؛ ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾⁴⁶؛ وأصل الكلام - في غير كلام الله - (إِنَّ إِيَابَهُمْ إِلَيْنَا ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ).

وقد يتقدم الخبر وجوبا إذا كان المبتدأ نكرة، ليس لها مسوغ، والخبر ظرف أو جار ومجرور⁴⁷، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾⁴⁸.
2 - تقديم الخبر جوازا (اختياريًا):

يمكن للخبر أن يتقدم جوازا على المبتدأ إذا لم يكن هناك ما يوجب تقديمه وجوبا وذلك في حالة أمن اللبس، كقول الفرزدق:
إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ.⁴⁹ والبنية العميقة لهذا الكلام هي (أبوه ما أمه من محارب)، وبعد تقديم الخبر وتأخير المبتدأ بفضل قانون التقديم والتأخير (أي إعادة الترتيب)، أصبحت البنية السطحية للكلام هي (ما أمه من محارب أبوه).

ب - في الجملة الفعلية:

1 - تقديم المفعول به على الفعل وجوبا: يتقدم المفعول به وجوبا على الفعل العامل، إذا كان المفعول به اسم شرط أو اسم استفهام أو ضميرا منفصلا، لو تأخر لزم اتصاله، أو أن يكون العامل في المفعول به واقعا في جواب (أَمَا)⁵⁰. ومن نماذج ذلك قوله تعالى في سورة الفاتحة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾⁵¹؛ وأصل الكلام في غير كلام الله - (نعبد نحن الله).

2 - تقديم المفعول به على الفعل جوازا:

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

كناطِحِ صخرةً يوماً لِيُوهِنَهَا فلم يضرَّها وأوهنَ قرْنَهُ الوَعْلُ.⁵² والبنية العميقة لهذا الكلام هي: (أوهنَ الوَعْلُ قرْنَ الوَعْلِ)، وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب والحذف والتعويض حصلنا على البنية السطحية لهذا الكلام وهي جملة (أوهنَ قرْنَهُ الوَعْلُ).

-النماذج التوليدية في الثقافة العربية: إن المتتبع لمسار الدرس التوليدي في المجال العربي سيلاحظ حتماً أنه لا يوجد إلا القليل من الدراسات العربية التي تهتم ببنية اللغة العربية من منظور توليدي، وتعكس مجهوداً عربياً فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي. لا بأس هنا من الإشارة إلى بعض اللسانيين العرب الذين جاءت بعض أعمالهم متأثرة بالفكر التوليدي التحويلي، وأبرزهم: داود عبده، وميشال زكريا، ومازن الوعر.

1 - داود عبده: يعتبر داود عبده واحداً من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، ومؤلفاته التي تجمع بين الدراسات الصوتية والدراسات التركيبية أكبر دليل على ذلك.

* **الدراسات الصوتية:** أفرد داود عبده كتاباً خاصاً لدراسة أصوات العربية، اختار له عنوان "دراسات في أصوات العربية"، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية التي يوليها للجانب الصوتي، وإذا كان الدكتور داود عبده يدعو إلى تجاوز الوصف إلى التفسير دون إعلان صريح عن الانتساب إلى الاتجاه التوليدي، فإن المتابعة الدقيقة لكتابه تتم عن وعي صحيح، وانتماء صريح إلى المدرسة التوليدية، التي استلهم الكثير من مفاهيمها.

أولى تشومسكي أهمية خاصة للمكوّن التركيبي في أبحاثه، وركز فيه على القواعد الأساس والقواعد التحويلية، فإذا كانت القواعد الأساس تصنف البنية المكونة للجملة (البنية العميقة)، فإن المكوّن التحويلي يحتوي على قواعد تستقبل البنية العميقة وتخضعها لبعض التغييرات (أو التحويلات) لتمررها بعد ذلك لمكونات لسانية أخرى، وقد بيّن تشومسكي - كما سبقت الإشارة أن هناك أربعة أنواع من التحويل،

هي: الحذف، والتعويض، والإضافة، والقلب. وقد جاءت تحليلات داود عبده متضمنة للمبادئ التي ركز عليها تشومسكي، ويظهر ذلك في توظيفه لمفهوم البنية العميقة والبنية السطحية، في تفسير بعض قضايا اللغة العربية، يقول داود عبده في كتابه (دراسات في علم أصوات اللغة العربية): "يتطلب التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية أن نرد كثيرا من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية تختلف عن ظاهر اللفظ (...)، فالفعل (رَدَّ) مثلا، يجب اعتبار أصله (رَدَدَ)، وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة (يَرُدُّ): (يَرُدُّدُ)، و(أَحَسَّ): (أَحَسَّسَ)، و(يَحِسُّ): (يَحِسُّسُ)، و(احتلَّ): (احتلَّلَ)، و(استمرَّ): (استمرَّرَ)... إلخ"⁵³.

وقد وظف مفهوم "البنية العميقة" و"البنية السطحية" أيضا في الفصل الرابع من كتابه السابق الذكر لدحض تصور بعض اللغويين العرب للألف، وقد خلص إلى طرح وجهة نظر مختلفة في الموضوع؛ إذ الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثنى، وكل ألف ليست بدلا من واو أو ياء بعامة، هي في الأصل همزة، أي إن البنية التحتية لصيغة فاعلك (فَاعَلْ)، ولصيغة أفعال: (أَفْعَالْ)، ولصيغة يفاعلن، (يَفْعَلْنَ)، وأن الهمزة سقطت من هذه الصيغ، وأطيلت الفتحة السابقة فأصبحت (أَمَنْ)، كما سقطت الهمزة وأطيلت العلة السابقة لها في مثل (رَأَسَ) وبيير وشوم (في اللهجات المحلية، فكانت الألف التي نجدها في هذه الصيغ"⁵⁴.

* **الدراسات التركيبية:** إلى جانب اهتمام داود عبده بالدراسات الصوتية، قدّم مجموعة من البحوث التركيبية، حاول من خلالها استلهاً بعض مفاهيم النظرية التوليدية لتحليل جوانب من التركيب في لغتنا العربية، وقد استأثرت باهتمامه قضية تركيبية شكلت منطلق دراسات وبحوث تركيبية عديدة في مرحلة سنوات السبعين، ونعني بذلك قضية الرتبة، وقد انتهج داود عبده في مقارباته خطة منهجية تتسع بالبرهنة والاستدلال، وهذا ما يظهر في تحليله لقضية الرتبة. فإذا كانت اللغات تختلف في ترتيب مكونات جملها، بالنظر إلى موقع الفعل والفاعل والمفعول، فإن النظر في تراكيب اللغة العربية يظهر أنها تجيز الأنواع التالية من الترتيب في الجملة الفعلية:

1 - فعل - فاعل - مفعول ← (قرأ الرجلُ الصحيفة)

2 - فاعل (مبتدأ) - فعل - مفعول ← (الرجلُ قرأَ الصحيفةَ)

3 - فعل - مفعول - فاعل ← (قرأَ الصحيفةَ الرجلُ)

4 - مفعول - فعل - فاعل ← (الصحيفةَ قرأَ الرجلُ)

5 - مفعول - فاعل - فعل ← (الصحيفةَ الرجلُ قرأَ)

إن معظم اللسانيين الذين تناولوا هذا الموضوع (أي موضوع الرتبة)، اعتبروا البنية الأصلية للجملة العربية هي: فعل - فاعل - مفعول، ومن هؤلاء: الفاسي الفهري، وميشال زكرياء، وخليل عمايرة، غير أن باحثين آخرين، ومنهم داود عبده يميلون إلى اعتبار الترتيب الأصلي هو: فاعل - فعل - مفعول، وهذا ما سعى داود عبده إلى البرهنة عليه. ومن أهم الأسباب التي تؤيد اعتبار البنية الداخلية هي: فاعل - فعل - مفعول، في نظره ما يلي:

1 - الفعل مكوّن جملي: إن اعتبار البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية: فعل - فاعل - مفعول يعني أن الفعل والمفعول به ليس مكوّنًا جمليًا واحدًا، فإذا تبين أن هناك ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإن الافتراض أن البنية الداخلية هي: فعل - فاعل - مفعول ينهار من أساسه.

2 - الأفعال التي تتعدى بحرف جر: لاحظ داود عبده وجود أفعال تتعدى بحرف جر في اللغة العربية مثل: أجاب عن السؤال، اعترف بذنبه، رغب عن الجائزة، وافق على القرار... وحرف الجر في الأمثلة السابقة يشكل مع الفعل مكونًا جمليًا واحدًا، وهو يختلف اختلافًا جذريًا عن حرف الجر في مثل: " جلس على الكرسي " أو " بقي في البيت "؛ حيث إنك تستطيع أن تقول: جلس فوق الكرسي أو جلس تحت الكرسي... إلخ، ولكنك لا تستطيع أن تقول: " قبل على القرار " أو " وافق فوق القرار "؛ ف " على " مرتبطة ب " وافق " ولكنها ليست مرتبطة ب " جلس " أو " قعد " أو " نام " أو " وقف ". فإذا اعتبرنا البنية الداخلية للجملة الفعلية: فعل - فاعل - مفعول، فإن أصل الجملة مثل: " وافق الرجل على القرار " يصبح " وافق على الرجلُ القرار "، ويعني هذا أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول:

وافق على الرجلُ القرارِ ← وافق الرجلُ على القرارِ

3 - الأفعال المساعدة: يمثل الباحث داود عبده الأفعال المساعدة ب: "أخذ" و"راح" (أخذ يقرأ وراح يقرأ) وكان وأخواتها، وهي أفعال تشكل مع الفعل الذي يليها مكونا جمليا واحدا. ومن هذا المنطلق، إذا تصورنا البنية الداخلية للجملة الفعلية هي: فعل - فاعل - مفعول، فهذا يعني أن أصل الجملة (أخذ الرجل يقرأ الصحيفة) أو الجملة (كان الرجل يقرأ الصحيفة) هو: أخذ يقرأ الرجل الصحيفة وكان يقرأ الرجل الصحيفة، أي إننا بحاجة إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل وهي قاعدة لا حاجة إليها.

وعلى العكس من ذلك، إذا كانت البنية الداخلية هي فاعل - فعل - مفعول، فإن كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل:

الرجل أخذ يقرأ الصحيفة ← أخذ الرجل يقرأ الصحيفة

الرجل كان يقرأ الصحيفة ← كان الرجل يقرأ الصحيفة.

4 - المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية: إن داود عبده يشير إلى الإجماع الحاصل في كتب النحو على أن المبتدأ يسبق الخبر، وبما أن الأمر كذلك فلماذا يختلف الأمر في جملة مثل: وصل زيدٌ أو أقرأ زيد الصحيفة؟ ويتساءل: أليس الأصل في الجملتين السابقتين أن نخبر عن زيد بأنه وصل في الجملة الأولى، وأن نخبر عن أنه قرأ الصحيفة في الجملة الثانية؟!

فمتلما توجد قاعدة تحويلية في الجملة الاسمية تحول رتبة المبتدأ من بداية الجملة إلى نهاية الجملة فكذلك يوجد في الجملة الفعلية قواعد تنقل الفاعل إلى بداية الجملة. ويضيف داود عبده بأننا إذا اعتبرنا الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل فإن ذلك سيجعل الجمل العربية نوعا واحدا يتألف من مبتدأ وخبر، بدل نوعين: اسمية وفعلية. ومن خلال تحليل داود عبده السابق وتوظيفه لبعض المفاهيم مثل: البنية الخارجية والبنية الداخلية، والقواعد التحويلية... يظهر تمثله الواضح للنظرية التوليدية.

2 - ميشال زكريا: تتميز كتابات ميشال زكريا بعرضه المفصل للقواعد التوليدية التحويلية والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية، فقد أشار إلى مفهوم الجملة عند اللغويين العرب، وقد لخص نظرهم إليها في التعريف الآتي: "الجملة هي اللفظ

المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "، إن هذا التعريف الذي أورده ابن هشام الأنصاري في " أوضح المسالك "، تبناه ميشال زكريا في دراسته حيث لاحظ صورة مشابهة له عند اللسانيين المعاصرين من أمثال هاريس. وبعد أن عرض زكريا للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، انتهى إلى أنها قسم واحد وهو الجملة الفعلية. من المسائل التي عالجها ميشال زكريا أيضا قضية الرتبة. ومما انتهى إليه أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية، ويبرهن على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج. وتتألف الجملة عند زكريا من ركنين: ركن الإسناد، وركن التكملة.

فأما ركن الإسناد فإنه يعتمد على القضايا التالية:

1 - ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة.

2 - العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله.

3 - التقيد اللغوي العربي.

4 - الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل. وأما ركن التكملة فيتكون

من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، إنما تعود إلى الجملة كلها. وفي ختام حديثه عن الجملة، تناول موضوع " النعت "، ورأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة، ومثل لذلك بالجملة الآتية:

1 - الرجل كريم.

2 - الرجل جالس.

3 - الرجل مضروب.

4 - الرجل قتال.

ويظهر من خلال هذه الأمثلة، أن المورفيمات (كريم ومضروب وجالس وقتال) يُشبه عملها عمل الفعل، ودليل ميشال زكريا على ذلك أنه يمكن في كل جملة من الجمل السابقة، استبدال النعت بفعل على النحو التالي:

الرجل كرم.

الرجل جلس.

الرجل ضرب.

الرجل قتل. ومن خلال هذا التحليل، نستنتج استفادة زكريا الواضحة من معطيات النظرية التوليدية، وخصوصا ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى، إلا أنه قد أهمل عناصر أخرى من هذه النظرية (كعنصر التحويل مثلا).

3 - مازن الوعر: يرى مازن الوعر أن التراكيب في العربية قسمان: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي وهو تمييز قائم على وظيفة دقيقة لتحديد المعنى. كما أن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة، تمثل في نظره حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تعي الإسناد. إن انتظام هذه الأركان ينتج حاصلًا لغويًا هو الكلام.

وتسند الحقيقة النظرية اللسانية العربية إلى مفهوم العامل والمعمول، فتحليل النحاة للتراكيب كان من وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول. أما الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب فقد أغفلوها ولم يناقشوها مناقشة مستفيضة وذلك بأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية. في حين تركوا أمر الدلالة والوظيفة للبلاغيين وعلى رأسهم الجرجاني، الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية.

وقد استفاد الوعر من نظريتي تشومسكي وكوك في عرضه للافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرّة للتركيب العربي. وفي هذا الإطار يقدم ركنا آخر يمكنه أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويسمى هذا الركن الأداة، ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط... أو نحو ذلك. من القضايا الأساسية الأخرى التي عالجه الوعر في إطار هذا التصور، قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية، الفعلية والاسمية والكونية. يبين التركيب الفعلي أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمن نطاق الإسناد (إنس) مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية كما في الأمثلة التالية:

- ضرب زيدٌ أخاه.
- ضرب أخاه زيدٌ.
- أخاه ضرب زيدٌ.

غير أن هذه الحركة تصبح ممتعة إذا تخلل التركيب لبسٌ دلالي، أو أنتجت تركيباً غير نحوي، أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها، لأن الفعل والفاعل في رأيه يشكلان وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها، وهذه الوحدة وكل من الجار والمجرور، والتابع والمتبوع والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، تعد مركبات متلازمة، تندرج تحت مبدأ عام هو ما يسميه الوعر، مبدأ المقولة المتلازمة برمتها.

* إلى جانب القضايا المتحدث عنها أنفاً عالج مازن الوعر التراكيب الاستفهامية بقسميها:

أ - التصديقي: الذي يحدث بواسطة: أ - وهل.

ب - التصوري: الذي يكون بأدوات الاستفهام الأخرى. فالدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام هو أنها تغير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، فهي تؤدي دورين:

أ- تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

ب- تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواء أكان فعلاً أم اسماً، ومن كل ذلك يخلص الوعر إلى أن أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية بحتة.

* يتحدث الباحث بعد ذلك عن الاستفهام التصديقي فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين للتعبير عنه هما: أ - وهل. ويذكر الصفات النحوية التي تشترك فيها هاتان الأداتان والصفات التي تختلفان فيها. هذه مجمل اقتراحات الوعر في إطار نموذج النظرية الدلالية التصنيفية. ويظهر من تتبعنا لاقتراحاته وتحليلاته، أنه حاول أن يوائم بين كثير من جوانب هذه النظرة ومعطيات اللغة العربية.

4 - **عبد القادر الفاسي الفهري:** لقد انخرط هذا الباحث عبر مشاريعه العلمية في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللغة العربية (صرفاء، وتركيباً، ومعجماً، ودلالة)، ولم يكتف بالبحث في قضايا اللغة العربية اللسانية، بل أثار قضايا تهم التخطيط اللغوي والتوظيف الحاسوبي للغة العربية. والمتابعة الدقيقة لما راكمته أبحاث الفاسي

الفهري تبين أن معظم القضايا التي أثارها جاءت مواكبة لتطورات الدرس التوليدي، ولعل أهم تلك القضايا:

- قضية الرتبة في البحث التوليدي: لقد اهتم تشومسكي بالبحث عن رتبة أصلية في اللغة الإنجليزية، وقد قادته نتائج البحث التي قام بها إلى اعتبار اللغة الإنجليزية من نمط: فاعل - فعل - مفعول. ويستند تشومسكي في القول بأصلية هذه الرتبة إلى قاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات، و يصوغها على هذا النحو: ج ← م. س صرفة ← ف.

وبموجب هذه القاعدة يذهب تشومسكي إلى أن كل اللغات من نمط: فاعل فعل مفعول، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين ينكر وجود لغات من نمط آخر، ومن ذلك رتبة فعل فاعل مفعول، كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة العربية، إلا أن تشومسكي لا يستدل على موقفه ذلك بحسب ما ذهب إليه عبد القادر الفاسي الفهري. وعلى عكس ما ذهب إليه تشومسكي، يعتبر الفاسي الفهري اللغة العربية من نمط فعل فاعل مفعول، وهذا ما حاول الاستدلال عليه في كتابه " اللسانيات واللغة العربية "؛ فهو يرى خلافا لما ذهب إليه تشومسكي أن الرتبة في اللغة العربية إنما هي من نمط: فعل فاعل مفعول 1 مفعول 2، وهي الرتبة التي تعبر عنها الجمل الآتية:

1 - جاء الولد.

2 - أكل عمرو تفاحة.

3 - أعطى زيدٌ عمراً هديةً. وللاستدلال على أصل هذه الرتبة يوظف

الباحث تقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجج من داخل اللغة، ومن ذلك:

- أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول.

- عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل:

4 - ضرب عيسى موسى.

5 - ضرب موسى عيسى.

ف (عيسى) فاعل بالضرورة في الجملة (4)، و (موسى) فاعل بالضرورة في الجملة (5) .

- بعض القيود على الإضمار؛ فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا كما في الجملة (6) وإما رتبة كما في الجملة (7) .

6 - ابتلى إبراهيم ربه .

7 - دخل مكتبه زيد . فإن تأخر عن الضمير في الرتبة واللفظ لم يجز، على نحو التركيب التالي:

8 - ابتلى ربه إبراهيم .

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا
غذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد:

9 - جاء الأولاد .

10 - الأولاد جاؤوا .

11 - جاؤوا الأولاد . وينتهي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري من كل ذلك إلى القول: " إن مثل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط فعل فاعل مفعول "55. أما فيما يخص الجمل الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلا، فظغنه يفترض فيها رابطا مقدرا هو " كان " وهذا الرابط مزود بسمه الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل، وليس مبتدأ كما نجد في تفسير بعض النحاة. ويهدف الفاسي الفهري من خلال هذا الافتراض إلى التوحيد بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويردهما إلى بنية عميقة واحدة، وهذا ما يسميه " الافتراض الرابطي " ويعني به " أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية) . مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة "56. وذلك يتضح في الجمل التالية:

12 - كان في الدار رجل .

13 - كان الرجال مجتمعين .

14 - كان حسين ملكا .

15 - كان زيد في الدار. وضمن قضية الرتبة، يعالج الفهري أيضا ظاهرة

التفكيك. والتفكيك باعتبار الجهة نوعان:

- تفكيك إلى يمين الجملة.

- تفكيك إلى يسارها.

كما يظهر في الجملتين على التوالي:

16 - زيد ضربته.

17 - ضربته زيد.

إن البنى التفكيكية شأنها شأن البنى التبييرية، تولد في الأنحاء التوليدية، وذلك عن طريق تحويل نقل، بحيث ينقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثرا ضميريا. ومن القضايا الأساسية الأخرى التي يتناولها الفاسي الفهري في إطار الرتبة، موضوع الاشتغال، ومن الأسئلة التي حاول الإجابة عنها: هل الاشتغال تفكيك أم تبئير؟

أول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الاشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة، ثم عرض لخصائص الاشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبئير من وجوه، ويمائل التفكيك من وجوه أخرى، كما حدد أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة.

على أساس هذه المعطيات، يستدل الفاسي الفهري على أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي فعل فاعل مفعول بافتراض وجود رابطة في الجمل الاسمية وافتراض قواعد للتفكيك و التبئير وظاهرة الاشتغال وغيرها في بنى أخرى. وما ينبغي الانتباه إليه أن الفهري قد أعاد النظر في كثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية. كما راجع بعض الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية هي بنية الجملة الفعلية، وهي من نمط " فعل فاعل مفعول " والهدف من كل ذلك هو التأكيد أن اللغة العربية لغة طبيعية لأن معطياتها تختلف عن اللغة الإنجليزية. وصفوة القول إن اللسانيات التوليدية التحويلية قد غيرت وجهة

البحث اللساني بدرجة أصبح معها التخلي عن هذه النظرية من قبيل المحال، لكن هل حققت فعلا النظرية التوليدية العربية أهدافها؟!

الهوامش:

- 1 - في علم اللغة التقابلي. أحمد سليمان ياقوت. طبعة 1992. ص 27.
- 2 - قواعد تحويلية للغة العربية. محمد الخولي. طبعة 1981. ص 22.
- 3 - النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. طبعة 1986. ص 112.
- 4 - نفسه.
- 5 - نفسه.
- 6 - اللسانيات من خلال النصوص. عبد السلام المسدي. طبعة 1986. ص 105.
- 7 - نفسه.
- 8 - أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللغوي الحديث. حسام بهنساوي. طبعة 1994. ص 16.
- 9 - النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. طبعة 1986. ص 112.
- 10 - نفسه.
- 11 - النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. طبعة 1986. ص 112.
- 12 - اللسانيات من خلال النصوص. عبد السلام المسدي. ص 105.
- 13 - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية. ميشال زكريا. طبعة 1986. ص 26 - 27.
- 14 - النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. طبعة 1986. ص 115.
- 15 - في علم اللغة التقابلي. أحمد سليمان ياقوت. طبعة 1992. ص 38.
- 16 - النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. ص 115.
- 17 - نفسه. ص 143.
- 18 - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. علي زوين. 1986. ص 43.
- 19 - تصريف الأفعال والمشتقات والمصادر. صالح سليم عبد القادر. طبعة 1996. ص 12.
- 20 - أهمية الربط بين التفكير اللغوي ونظريات البحث اللغوي الحديث. حسام بهنساوي. طبعة 1994. ص 30 - 31.
- 21 - نفسه. ص 54.
- 22 - النحو بين عبد القاهر وتشومسكي. محمد عبد المطلب. مجلة فصول. العدد 12. المجلد 5. 1984. ص 31.

- 23 - راجع " دلائل الإعجاز " للرجاني. ص 407.
- 24 - راجع " النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ". ص 33 - 35.
- 25 - سورة يوسف. الآية 85.
- 26 - سورة الأنفال. الآية. 33.
- 27 - شرح ابن عقيل. ج 2. ص 211.
- 28 - سورة الجاثية. الآية 15.
- 29 - راجع " شرح ابن عقيل ". ج 1. ص 288.
- 30 - سورة الانشقاق. الآية 47.
- 31 - راجع " شرح ابن عقيل ". ج 1. ص 430.
- 32 - سورة الزمر. الآية 25.
- 33 - دروس في البلاغة العربية. العربي الشريف. طبعة 2002. ص 13.
- 34 - سورة الأنبياء. الآية 23.
- 35 - سورة النازعات. الآية 1 - 7.
- 36 - سورة يوسف. الآية 45 - 46.
- 37 - سورة الأنبياء. الآية 37.
- 38 - سورة العنكبوت. الآية 51.
- 39 - سورة البقرة. الآية 184.
- 40 - راجع " الأساليب النحوية في ظل القرآن الكريم ". علي مزيان. طبعة 2001. ص 132.
- 41 - سورة الفجر. الآية 21.
- 42 - سورة المؤمنون. الآية 36.
- 43 - سورة الانفطار. الآيتان 17 - 18.
- 44 - سورة الأعراف. الآية 150.
- 45 - سورة البقرة. الآية 35.
- 46 - سورة الغاشية. الآيتان 25 - 26.
- 47 - راجع " شرح ابن عقيل ". ج 1. ص 223.
- 48 - سورة البقرة. الآية 10.
- 49 - راجع " شرح ابن عقيل ". ج 1. ص 214.
- 50 - راجع " شرح ابن عقيل ". ج 1. ص 440.
- 51 - سورة الفاتحة. الآية 5.
- 52 - دروس في البلاغة العربية. العربي الشريف. طبعة 2002. ج 2. ص 103.

-
- 53 - دراسات في علم أصوات اللغة العربية. د. داود عبده. ص 27 - 28.
- 54 - راجع المصدر نفسه.
- 55 - اللسانيات واللغة العربية. عبد القادر الفاسي الفهري. كلية الآداب. دار توفال. 1982. ص 134.
- 56 - اللسانيات واللغة العربية. عبد القادر الفاسي الفهري. كلية الآداب. دار توفال. 1982. ص 134.